



كلمة دولة قطر في الدورة الخامس والستين للجنة المخدرات

فيينا 14-18 مارس 2022

سعادة رئيس اللجنة المحترم

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المحترمون

أبدأ بتهنئتكم سعادة السفير د. غيسلان دوب على انتخابك رئيساً للدورة 65 للجنة المخدرات ونحن واثقون بإن حكمتكم ومهارتكم الدبلوماسية ستقود هذه الدورة الى النتائج المرجوة.

السيد الرئيس

لا زال خطر المخدرات قائماً على صحة وسلامة البشرية جمعاء، وتتصاعد انعكاساته السلبية على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وسيادة القانون وعلى التنمية المستدامة، وهي تدعونا لأن نؤكد من جديد إن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية هي مسؤولية عامة ومشاركة يجب معالجتها في إطار متعدد الأطراف وفق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وسائر أحكام القانون الدولي. كما إن جائحة كورونا بما مثلته من مخاطر غير مسبقة على الإنسانية جمعاء أثبتت أن مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة يجب أن يبقى أساس التعاون الدولي متعدد الأطراف للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، ونشير على وجه الخصوص إلى أولوية تقديم الدعم الى الدول النامية. ونشير بهذا الصدد الى ان دولة قطر قدمت مساعدات مالية وعينية سخية الى منظمة الصحة العالمية والى البلدان الاكثر تأثراً بجائحة كورونا.

السيد الرئيس



Vienna

تفخر دولة قطر بسجلها الوطني في مكافحة المخدرات والحفاظ على أمن وسلامة المجتمع من هذه الآفة من خلال نهج شامل ومتعدد التخصصات سواءً على صعيد مكافحة أو الوقاية أو العلاج، وتركز دولة قطر على أنشطة الوقاية التي تثب أنها عامل حاسم في إقامة مجتمع خال من تعاطي المخدرات وضمان أن يحيا كل إنسان حياة صحية ينعم فيها بالكرامة والسلام والأمن والازدهار. كما تنفذ اللجنة الوطنية القطرية لمكافحة المخدرات استراتيجية ذات نهج شامل تركز أولاً على جهود الوقاية وحماية المجتمع وانشاء القانون والاهتمام بضحايا المخدرات واشراك القطاع الصحي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي وحقوق الانسان في صياغة وتنفيذ المبادرات الوقائية.

أما على المستوى الدولي، فإن دولة قطر تواصل دعمها للبرامج الاقليمية والدولية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية وما يرتبط بها من جرائم. وستواصل دولة قطر التعاون مع مكتب الامم المتحدة للبناء على ارث البرنامج العالمي لتنفيذ اعلان الدوحة والذي يعد نموذجاً رائداً في تقديم الدعم للدول للتصدي للجريمة المنظمة والمخدرات والفساد والإرهاب والمساهمة في تنفيذ أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

ختاماً، أدعو الدول الاعضاء وجميع المانحين الى تقديم المزيد من الدعم للجنة المخدرات والى مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لتعزيز دورها الأساسي في تنفيذ تعهداتنا المشتركة. كما اود الاشارة الى أن دولة قطر، إيماناً منها بالدور الرئيسي الذي تضطلع به لجنة المخدرات بصفتها جهاز صنع السياسات في الأمم المتحدة في مجال مراقبة المخدرات فإنها قدمت ترشيحها لعضوية لجنة المخدرات للفترة 2024-2027، وسوف تساهم بفعالية في اعمال اللجنة.

وشكرا سيدي الرئيس